بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

العناوين:

- **الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني يواجه المشاكل مرة أخرى**
- **أردوغان وماكرون يتبادلان الرسائل لإصلاح العلاقات**
- **هيئة إسلامية فرنسية توافق على قواعد "القيم الجمهورية"**

التفاصيل:

الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني يواجه المشاكل مرة أخرى

يواجه الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، وهو جزء رئيسي من مبادرة الحزام والطريق الصينية، أكبر تحد له حيث حصلت خلافات مع باكستان. وقد أدى هذا النزاع الحالي حول شروط الاقتراض إلى تأجيل القمة الثنائية السنوية. لجنة التعاون المشترك هي الهيئة الرئيسية لصنع القرار في الممر الاقتصادي، ويشترك في رئاستها وزير التخطيط والتنمية والمبادرات الخاصة الباكستاني ونائب رئيس اللجنة الوطنية الصينية للتنمية والإصلاح. وقد تم عقد الاجتماع الأول للجنة التعاون المشترك في آب/أغسطس ٢٠١٣، وحصل آخر اجتماع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وقد كان من المقرر عقد الاجتماع العاشر للجنة التعاون المشترك في أوائل عام ٢٠٢٠، ولكن تم تأجيله. في البداية، كانت جائحة كوفيد-١٩ هي السبب، لكن لاحقا أصبحت الخلافات بين البلدين حول مشروع سكة حديد ML-1 والمناطق الاقتصادية الخاصة هي نقاط الخلاف الرئيسية، كما علم موقع نيكي آسيا من مصادر مطلعة. مشروع سكة حديد ML-1 هو أكبر مشاريع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني وتبلغ قيمته ٦.٨ مليار دولار. ومن المتوقع أن تقرض الصين ٦ مليارات دولار من هذا المبلغ، وتريد باكستان اقتراضها بنسب ربوية ميسرة تقل عن ٣٪. وقال ناصر جمال، وهو صحفي بارز في لاهور يغطي أخبار الأعمال والاقتصاد: "إن الصين مترددة في إقراض الأموال لمشروع ML-1 لأن باكستان سعت بالفعل لتخفيف الديون للوفاء بشروط إقراض مجموعة العشرين، وأنها ليست فى وضع يسمح لها بتقديم ضمانات سيادية". وقال "إن شهية بكين لإقراض الأموال لمشاريع البنية الأساسية الكبيرة تضاءلت لأن هذه المشروعات عرضة للسياسة المحلية التي تؤخر عوائد الاستثمار للصين". وقد أدى ذلك إلى إعاقة الاتفاق على الإطار المالي لمشروع ML-1.

أردوغان وماكرون يتبادلان الرسائل لإصلاح العلاقات

قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو لمجموعة من الصحفيين يوم الجمعة ١٥ كانون الثاني/يناير إن الرئيسين التركي والفرنسي تبادلا رسائل لمعالجة خلافاتهما الشخصية والإقليمية، والمساعدة في وضع خارطة طريق لتحسين العلاقات. وبعث أردوغان برسالة إلى نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، يتمنى له عاماً جديداً سعيداً ويعبر فيها عن حزنه على الهجمات الإرهابية الأخيرة. بعد الرسالة، اقترحت الحكومة الفرنسية أربعة مجالات للتعاون: المشاورات الثنائية، ومكافحة الإرهاب، والقضايا الإقليمية مثل سوريا وليبيا، والشراكة في مجال التعليم، بحسب جاويش أوغلو. هذه الخطوة في تناقض صارخ بالنسبة للجانبين، بالنظر إلى الهجمات الشخصية التي شنها كل منهما على الآخر طوال عام ٢٠٢٠. والآن بعد أن استخدم كلاهما الخلافات لدعم المواقف الشخصية هناك، فإنهما الآن يتطلعان لإصلاح العلاقات.

هيئة إسلامية فرنسية توافق على قواعد "القيم الجمهورية"

توصل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية (CFCM) يوم السبت إلى اتفاق بشأن "ميثاق مبادئ" يرفض الإسلام السياسي والتدخل الأجنبي ويؤكد توافق "الإسلام مع الجمهورية". وذكر بيان صادر عن الهيئة الوطنية التي تشكلت عام ٢٠٠٣ لإدارة العقيدة ودور العبادة أن الاتفاق يتعلق بشكل خاص "بمواءمة العقيدة الإسلامية مع مبادئ الجمهورية، ورفض استغلال الإسلام لأغراض سياسية، وبشأن عدم تدخل الدول في ممارسة العبادة الإسلامية في فرنسا، على أساس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ورفض بعض الممارسات العرفية التي يُزعم أنها إسلامية". وأشاد وزير الداخلية جيرالد دارمانين، الذي التقى بقادة المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، بالاتفاق باعتباره "خطوة مهمة لجميع المسلمين الفرنسيين وبالتالي لفرنسا". تطور الميثاق من خطة الرئيس إيمانويل ماكرون لمحاربة الإسلام الراديكالي والتمسك بقوة بالقيم الجمهورية للأمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، انتقد الانفصالية الإسلامية التي تضع الأساس لاستراتيجية لجعل الإسلام متوافقاً مع الجمهورية العلمانية. وقد شعر القادة بالضغط للتوقيع على الميثاق، وقال شمس الدين حافظ، نائب رئيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية وعميد المسجد الكبير في باريس: "نحن لا نتفق جميعاً على ماهية ميثاق القيم هذا، وما سيحتوي عليه"، لكن "نحن في نقطة تحول تاريخية للإسلام في فرنسا ونواجه نحن المسلمين مسؤولياتنا".